هناك ثورة ولما كان هناك ثائرون .

باسم من وما ثار المسيح ومحمد ولوثر و كارل ماركس ؟ ان الايديولوجية الانقلابية لا تنبع من فوق ، من السماء ، — انها ما تكون الثورة قد قامت باسمه ، ومـا يعطي للثورة الزخم والدفق الحيوي اللازم .

الكتاب عرض للايديولوجيات الثوريـة في التاريخ . اما الايديولوجية المطلوبة فغائبة .

ان تحرير الانسان العربي يتوقف في رأي المؤلف على كشف الايديولوجية الانقلابية وعلى تحريره من فلسفة الحياة التي عـبرت عن الوجود التقليدي . فمشكلة المؤلف اذاً ليست في كشف ايديولوجية انقلابية فحسب ، بل في معرفة غاية هذا الصراع القائم بين وجود لم تتوضح معالمه بعد ووجود قائم كامل الاسس راسخ البنيان .

لقد انتصرت الايديولوجيات الانقلابية في التاريخ لانها كانت تحمل بين طياتها حلا لمشكلة الوضع البشري في عصرها . وكانت بذلك قابلة للبقاء . لكن التاريخ لا يعيد نفسه مرتين في مظهر واحد . وسنة الانقلابات تؤدي الى الوصل ما بين الثورة والبناء ، لكنها لا تعيد الثورة نفسها ولا البناء نفسه : والا لما كانت لنا حاجة الى انقلابات متعددة وربما كفانا انقلاب واحد حتى يستقيم الوضع البشري .

بقي ان الايديولوجية التي تنتفي منها سنة الايديولوجيات هي نشاط مستحيل ، او انها نشاط لايؤدي الى نتيجة . والايديولوجية التي لا تكشف عن نفسها منذ اول الطريق لا تكون مخلصة قادرة على ان تتجـاوب والبناء الاجتماعي . وعلى الايديولوجية ان تعين هويتها ، والا لما عرفها الناس .

ولعله من التجني ان نقول ان كتابا كهذا لم يغن المكتبة العربية . لقد حـاول فيه مؤلفه ان يخطو الخطوة الاولى في كشف نواحي الايديولوجية الانقلابية . وقيمة هذه المحاولة انها باب الى افق اوسع ومادة اغزر ، لا في عرض نظريات فلاسفة التاريخ بل في تعميق هذه النظريات وابقاء ما فيها من امور حسنة للايديولوجية الجديـدة . وان كانت هذه الايديولوجية قوية ثابتة مركوزة ، قدرت على البقاء .

جوزيف ابو جودة

الوثائق العربية ١٩٦٣

دائرة الدراسات السياسية ، الجامعة الامريكية ، بيروت ، ١٩٦٤

اصدرت دائرة العلوم السياسية والادارة العامة في جامعة بيروت الامريكية هذا المجلد الضخم المحتوي سجلا للوثائق العربية لعام ١٩٦٣ . وقد اوضحت في تقديمها لهذه المجموعة من الوثائق انها تعتبرها متممة « للوقائع العربية » التي تصدر عنها في اربعة اجزاء سنوياً .

والواقع ان اصـدار مجموعـة سنوية من الوثائق يواجه عدداً من الاسئلة المهمة، وهي : نطاق البلاد التي تتناولها الوثائق ، ونطـاق البلاد التي نشرت فيها الوثائق في الاصل ، والاختيار فيما بين الوثائق نفسها، والتحقق من صحتها قبل نشرها، وترجمـة هذه الوثائق من لغة الى اخرى اذا كانت منشورة بغير لغتها الاصلية .

اما فيما خص هذه المجموعـة بالذات ، فقـد اثار ناشروها عددا من هذه القضـايا في التقديم القصير الذي رافقها ، فذكروا انها تقتصر على دول الشرق العربي وعلى المصادر العربية دون غيرها ، « رغبة في الا يكون اتساع نطـاق المجموعة على حساب غزارة مادتها » . كذلك بينوا انه « لم يقصد لهذه المجموعة ان تشمل كافة الوثائق الهامة حتى للدول المقتصر عليها ، فقد اخرجت عمدا من نطاقها ، مثلا ، التشريعـات والمراسيم والقوانين الادارية والفنيـة البحتة ، وكذلك اخرجت المعاهدات الثنائيـة والمتعددة الاطراف بين الدول

العربية من ناحية والدول غير العربية من الناحيـــة الاخرى » .

الا ان محرري الوثـــائق ، (رغم تضييقهم للنطاق العـــام للمجموعة جغرافيا ، بقصره على دول المشرق العربي ، وموضوعيا ، بقصره على ما يصدر في البلاد العربيـــة وحدها ممـــا يعكس « التطورات السياسية الداخلية في الدول العربية العدة ، والتطورات في العلاقات بين هذه الدول ذاتها ») ، وسعوا تفسيرهم لهذا النطـــاق المحدد نفسه بحيث لم يتقيدوا « بالمفهوم التقليدي القانوني للوثيقةوا عتبروا التصاريح، والخطب ، والمقابلات، والبيانات ، والبرامج الحزبية وغيرها ، كلها وثائق هامة ، وواردة في هذا الصدد » .

ان اصدار سجل سنوي للوثـائق العربية عمل مشكور ، تستحق عليه دائرة العلوم السياســـية اطيب الثنـاء ، اذ انه يسهل مهمات البـاحث في التطورات المعاصرة للوطن العربي ، سواء ا كان هذا الباحث مؤرخا، ام محللا سياسيا ، ام مراقبا للتطورات الفكرية، بان يضع امامه في مجلد واحد، وثائق متناثرة في آلاف النشرات ، عبر ايام سنة كاملة من الزمن . وتزداد قيمة مثل هذه المجموعـة كلما كانت اسس اختيـار الوثائق المتضمنة فيهـا اوسع واشمـل ، وأبعد عن اي ميل محدد . ولا شك في ان مجموعة الوثائق هذه تستحق التقدير من هذه الناحية، فلقد نشرت وثائق فترة مليئة باعنف الجدل ، دون محـاولة للانتقاء المتحيز ، كما ان شمولها للخطب والتصريحات الصحفية ، ولوقائـع المحادثات ، قد زاد كثيرا في مرأى الصورة التي تصورها .

الا ان لنا مع ذلك الملاحظات التالية :

اولا ، نأمل الا تقتصر المجموعات القادمة على دول المشرق العربي .

ثانيا ، نأمل ان تتناول الوثائق المهمة الصادرة خارج البلاد العربية ، كمناقشات المجالس النيابية في الدول الكبرى حول شؤون البلاد العربيـة ، وتصريحات زعمـاء هذه الدول وكتـابات الصحف ذات الطابع الرسمي(صحف الدول الاشتراكية) .

ثالثا ، وهذا امتداد للنقطة المتقدمة ، نأمـل الا تقتصر المجموعات التاليـة على الامور الداخلية الخاصة بكل دولة عربية ، وعلى علاقـات الدول العربية فيما بينها ، بل تتناول علاقاتها الدوليـة ايضـا .

ونلاحظ بهذه المناسبة ان جانبا من الوثائق المنشورة يدخل فعلا في نطاق العلاقات الدولية . مثلا البيان المشترك عن محـادثات الرئيس عبـد الناصر مع الرئيس هاماني ديوري رئيس حكومة النيجر (وثيقة ١٢١) ، وخطـــاب الرئيس السابق ابراهيم عبود في اجتماع وزراء مالية افريقيا (وثيقة ١٥٥) ، والبيان المشترك عن محادثات الرئيس عبد الناصر مع هيلاسيلاسي (٢٤٦) ، ومع شوان لاي (٢٨٢) ؛ هذه كلهـا وثـائق تدخل في باب العلاقـات الدولية ، ولا نرى سببـا لانتقـائها هي ، من دون مجموع وثـائق العلاقات الدولية ، ونشرها في المجموعة . ولا نعتبر انوقوع الحوادث المتصلة بها في بلد عربي يشكل سببا يدعو الى معاملتهـا باسلوب مختلف عن معـاملة الوثائق الاخرى المتصلة بالعلاقات الدولية ، والمتصلةبحادث يقع خارج البلاد العربية .

رابعا، في المجموعة وثيقة لا نرى سببا لنشرها، وهي قصيدة الفريق الركن صالح مهدي عماش (١٥٩) ، فلئن كانت تشكل جانبا من شخصية الفريق الشاعر ، ناظمها ومنشدها ، فهي لا تشكل جزءا من الاحداث .

خـــامسا ، لقد تجنب محررو الوثائق تحديد موضوع لها ، ممـــا انعكس على عنوان المجموعة حين دعوها « الوثائق العربية » . الا ان جميع وثائقها تقريبا هي وثائق سياسية . (حتى خطاب الرئيس عبد الناصر في مهرجان العلم السنوي — وثيقة ٢٨١ — يدخل في باب الفكر السياسي)؛ وعلى ذلـــك فاننا نرى انه كان من الاولى تحديد المجال السياسي موضوعـا للمجموعة ، ودعوتهـا « الوثائق العربية السياسية » .

برهان الدجاني